مجلة العلوم الإنسانية
SUST Journal of Humanities
Available at:
http://scientific-journal.sustech.edu/

التضمين والتعليل النحوي

مجد الدين سيد محمد نقد الله
جامعة جدة – كلية العلوم والآداب–خليص – المملكة العربية السعودية

المستخلص :
موضوع هذا البحث هو:(التضمين والتعليل النحوي). يهدف هذا البحث إلى إيضاح جانب من العلاقة بين اللفظ والمعنى، وأثر المعنى في تنوع الأسلوب، إذ الألفاظ قوالب للمعاني. وذلك من خلال دراسة التضمين النحوي كأحد الأساليب النحوية التي وردت في اللغة بألفاظ متقاربة. وذلك ببيان مواضعه وأوجه تعليلاته النحوية، والفرق بينه وبين بعض المصطلحات النحوية الأخرى، وهل هو قياسي أم سماعي؟ وفوائده. وقد اتبع الباحث في ذلك منهجاً علمياً يقوم على الاستقراء والوصف والتحليل. وقد توصل البحث إلى بعض النتائج المثبتة في خاتمته.
الكلمات المفتاحية: القياس، البناء، المتعدي، اللازم.

ABSTRACT:
The theme of this research is (the implication and grammatical reasoning). This research aims to clarify the part of relationship between word and meaning, and the effect of meaning in the diversity of style. As words have meaning, through the study of grammatical implication and its reasoning, as grammatical style, contained in language terms, that are closed. In order to show its positions, and the aspects of its grammatical reasoning, and the difference between it and other Arabic terminologies. In addition, weather it is analogical or traditional, and its benefits. I have followed a scientific approach based on the induction, description and analysis. In the conclusion, I showed the most important findings of this research.
Key word: *analogy, structure, transitive, intransitive.*

المقدمة:

يقرر كثير من النحوين أَن التضمين ركن من أركان التعليل لبعض المسائل النحوية. فلما كانت وظيفة عالم النحو هو السعي نحو وضع عبارة سليمة التركيب بحيث يحسن السكون عليها، فمن الطبيعي أن تتجه عنايتهم نحو التركيب الصحيح، الذي يتفق وقواعد اللغة، بغض النظر عن القيمة الجمالية أو البيانية لهذا التركيب. فالعناية بالناحية الجمالية والبيانية هو من شأن علماء البيان. وعلى الرغم من ذلك فقد اتفق النحويون والبلاغيون إلى حد كبير على مفهوم التضمين، حيث يجمعون على أنه هو: (إشراب لفظ معنى آخر، بحيث تُؤدي الكلمة مُؤدى كلمتين). فقد نظر كل واحد منهما لهذا المفهوم من الزاوية التي تتفق وتخصصه العلمي، فإن أدت الكلمة مؤدي كلمة أخري فهذا من التضمين النحوي، وإن كانت هنالك علاقة ما بين المعنيين فهذا من التضمين البلاغي. (أحمد حسن حامد، 2001م، ص41).

وإذا تأملنا في كتب النحو نجد أَن النحويين يوردون كلمة (التضمين) في أبواب نحوية متنوعة، فمثلاً يقول ابن الأنباري:((وأما هؤلاء فإنما بُنيت لتضمنها حرف الإشارة)) ابن الأنباري، 1957، ص،52). ويقول ابن يعيش

معللاً بناء أمس على الكسر: ((والصواب أنه بُني لتضمنه لام المعرفة)) (ابن يعيش، د.ت، ص،106). ويقول الزمخشري مبيناً سبب تعدي الفعل (عدا) ب(عن) ((وإنما عدي ب (عن) لتضمن (عدا) معنى (نبا) و(علا). (الزمخشري،1354هـ، ص،257). فهذه العبارات وغيرها تفيد أن ثمت أسلوب لجأ إليه النحاة في التعليل لعدد من المسائل النحوية، والتراكيب اللغوية الفصيحة، التي رأوا فيها خروجاً عن الكثير الشائع المألوف.

فهنالك صلة مشتركة بين التضمن النحوي والتضمين البلاغي في مفردات التعريف؛ لاشتراكهما في دراسة التراكيب اللغوية ذاتها. يقول الشيخ محمد الخضر حسين في بيان صلة التضمين بعلمي النحو والبلاغة: ((فللتضمين صلة بقواعد الإعراب من جهة تعدى الفعل بنفسه أو تعديه بالحرف، وصلة بعلم البيان من جهة التصرف في معنى الفعل، وعدم الوقوف به عند حد ما وضع له. ومن هذه الناحية لم يكن كبقية قواعد النحو، التي قد يستوي في العمل بها خاصة الناس وعامتهم)). محمد الخضر حسين، 1960، ص207).

وعلى الرغم من كثرة الجوانب المشتركة بين التضمين النحوي والتضمين البلاغي، نجد أن ثمة أمور دقيقة تفصل بينهما. فإن اشترك الفريقان في مفردات تعريف مصطلح التضمين، ودلالته العامة، إلاَ أنهما افترقا في مجال البحث فيما بعض المصطلح. فعلماء النحو في كثير من المواضع اتخذوا التضمين علة نحوية لتقويم بعض الأساليب اللغوية الواردة في فصيح الكلام، إذ رأوا فيها خروجاً عن الكثير الشائع، واكتفوا ببيان الرابط المعنوي الذي يربط بين معنى الفعل المضَمن والمضمِن. أما علماء البيان فكانت عنايتهم الكبرى هي بيان العلاقة بين المعنيين، لذا كثر الحديث عندهم عن الحقيقة والمجاز والكناية. كما يرى علماء البيان أن الفعل المذكور إنما يدل على معناه الوضعي، ويدل على المعنى الآخر لفظ محذوف، كالحال من الفعل المقدر، بمعونة قرينة لفظية، فيجتمع في التضمين معنيان. ولم يتصوروا إشراب الفعل المذكور معنى الفعل الملحوظ، ليدل على المعنيين جميعاً كما فعل النحاة. (أحمد حسن حامد، 2001، ص41 ،43، 42).

المبحث الأول:

* معنى التضمين:

عند الحديث عن التضمين لابد من توضيح المعنى القاموسي لهذا المصطلح النحوي، وكذلك المعنى الاصطلاحي. ومن خلال البحث تبين أن معناه اللغوي يكشف بوضوح عن معناه الاصطلاحي. فقد ورد لفظ التضمين في المعاجم اللغوية، قديمها وحديثها تحت مادة :(ضمن).

قال الأزهري :((قال: ثعلب عن سلمة عن الفراء: ضمنت يداه بمنزلة الزمانة، وقوم ضمنى أي: زمني. ويُقال: ضمنت الشيء أضمنه ضماناً، فأنا ضامن وهو مضمون. قال أبو عمر: الضمن الذي به زمانه في جسده من بلاء أو كسر أو غيره. وقال الليث: كل شيء أحرز فيه شيء فقد ضمنه)). (الأزهري،1965، ص49). وقال الجوهري: ((ضمنت الشيء ضماناً، فأنا ضامن وضمين، وضمنته الشيء تضميناً فتضمنه، وعُني به مثل غرمته، وكل شيء جعلته في وعاء فقد ضمنته إياه وفهمت ما تضمنه كتابك، أي: ما اشتمل عليه وكان في ضمنه)). (الجوهري،1990، ص4). وقال ابن منظور: ((يُقال ضمنت الشيء أضمنه ضماناً، فأنا ضامن وهو مضمون، وضَمِنه الشيء، أودعه إياه كما تُودع الوعاء المتاع والميت القبر. ويُقال ضمن الشيء بمعنى تضمنه، ومنه قولهم مضمون الكتاب كذا وكذا)). (ابن منظور،1988م، مادة ضمن).

أما الفيروز أباي فقد قال: ((ضمن الشيء كعلم، ضماناً وضمناً فهو ضامن وضمين كفله، وضمّنته الشيء تضميناً عني: عزمته فالتزمته. وما جعلته في وعاء فقد ضمنته إياه)). (الفيروز آبادي ،1407، مادة ضمن) وقال الزبيدي

((ضمنته الشيء تضميناً فضمنته عني أي: غرمته فالتزمته، وضمن الشيء الشيء إذا أودعه إياه، كما تودع الوعاء المتاع والميت القبر)). (الزبيدي، 1965م، ص، 128).

وقد ذكر أصحاب المعجم الوسيط في القرن الحاضر معنى (ضمن). فقالوا: ((ضَمِن الشيء الوعاء ونحوه جعله فيه، وأودعه إياه، وفلاناً الشيء جعله يضمنه وألزمه، وتضمن الوعاء ونحوه الشيء: احتواه واشتمل عليه)). (إبراهيم مصطفي وآخرون ،1972م، ص،544). وفي الوافي:((ضَمِن الشيء الوعاء، جعله فيه، وفلاناً الشيء غرِمه إياه. وضَمِن الشاعر، أتى بالتضمين في شعره، وتضمن فلان الشيء عني التزمه. تقول: ضَمنته الشيء فتضمنه عني أي: غرمته إياه فالتزمه)). (عبد الله البستاني،1327هـ، صـ، 266).

فالتضمين كما هو ملاحظ في المعاجم اللغوية، يعني بصورة أو أخرى إيداع شيء شيئاً آخر، سواء كان هذا الإيداع حقيقياً أم مجازياً. ويلاحظ أنها أي: المعاجم اللغوية تكاد تتفق على هذا المعنى. ويمكن تلخيص ما ورد في المعاجم لمعنى التضمين فيما يأتي: المرض الدائم، أو الكفالة والضمانة، أو إيداع شيء شيئاً آخر.

أما في النحو فيطلق ويراد به إشراب فعل معنى فعل ليعامل معاملته، ويجري مجراه، أو إيقاع لفظ موقع غيره لتضمنه معناه. وللعلماء فيه أقوال. يقول ابن جني: ((هو اتصال الفعل بحرف ليس مما يتعدى به، لأنه في معنى فعل يتعدى به)). (ابن جني، 2001م، 306). ويقول الزمخشري: ((من شأنهم أنهم يضمنون الفعل معنى فعل آخر، فيجرونه مجراه ويستعملونه استعماله مع إرادة المعنى المتضمن. والغرض في التضمين إعطاء مجموع معنيين، وذلك أقوى من إعطاء معنى)). (الزمخشري،1354هـ، ص717،716). وقال الاشموني:((والتضمين إشراب لفظ معنى لفظ آخر، وإعطاؤه حكمه، لتصير الكلمة تؤدي مؤدى كلمتين)). (الأشموني، 1998م، ص95). وقال العز بن عبد السلام :((تضمين اسم معنى اسم لإفادة معناه، فتعديه تعديته في بعض المواضع)) العز بن عبد السلام،1421هـ، ص4.

وقد ذهب المحدثون في تعريفهم للتضمين مذهب الأوليين. يقول ابن كمال باشا:((التضمين أن يقصد بلفظ معناه الحقيقي ويلاحظ، معه معنى لفظ آخر يناسبه ويدل عليه بذكر شيء من متعلقات الآخر، وإنما أطلقنا اللفظ لينتظم الاسم)). (عباس حسن، د، ت، ص532). وذكر عباس حسن أن التضمين قد عُوض على مجمع اللغة العربية بالقاهرة، فأجازه أكثر أعضائه واتخذوا بشأنه القرار التالي: وهو أن يؤدي فعل أو ما في معناه في التعبير مؤدى فعل آخر أو ما في معناه، فيُعطى حكمه في التعدي واللزوم)). (النحو الوافي، د، ت، ص552). ومن خلال هذه التعريفات يتضح لنا الحقائق التالية: –

1– إنها تتفق على أن المعنى العام للتضمين هو إشراب لفظ معنى لفظ آخر.

2– إن في التضمين فائدة تختص بالتركيب وهي التي عني بها النحاة، وذلك من حيث تعدى الفعل ولزومه، ومن حيث أثرها في تعليل بعض المسائل النحوية.

3– إن التضمين لا يقع في الأفعال وحسب، وإنما يمكن أن يقع في الأسماء أيضاً كما وضح من بعض التعريفات أمثال ابن كمال باشا.

* التضمين وأقسام الكلم:

يذكر النحاة أن الكلم أو الكلام ينقسم الى ثلاثة أقسام: الاسم، والفعل، والحرف. يقول ابن مالك:

كلامنا لفظ مفيد كاستقم **** اسم وفعل ثم حرف الكلم. (ابن عقيل، 1420هـ، ص،32)

ولما كان من شأن التضمين تعليل بعض المسائل النحوية، والنحو يرتبط بأقسام الكلمة مجتمعة، كان لابد من توضيح علاقة التضمين بأقسام الكلمة المختلفة. فإن كثيراً من العبارات التي صدرت عَمَّن عَرَف التضمين توحي بصلته الوثيقة بالفعل، بل أنه مختص به دون سائر أقسام الكلم الأخرى. فمن ذلك مثلاً ما ذكره ابن جني بقوله: ((اعلم بأن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بآخر، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذاناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه)). (ابن جني،2001م، 308). وجاء في الأشباه والنظائر: ((من شأنهم أنهم يضمنون الفعل معنى فعل آخر، فيجرونه مجراه ويستعملونه استعماله، مع إرادة معنى المضمن)). (السيوطي،1990م، ص، 133). وقال الزمخشري: ((من شأنهم أنهم يضمنون الفعل معنى فعل آخر، فيجرونه مجراه ويستعملونه استعماله، مع إرادة المعنى المتضمن، والغرض من التضمين إعطاء مجموع معنيين وذلك أقوى من إعطاء معنى)). (الكشاف،1354هـ، ص716-717).

وهذه التعريفات والكثير من نظيراتها قد تبعها بالطبع أمثلة تجسد ما حوته من الإيحاء باقتصار التضمين على الأفعال، فكانت في غالبها أي: الأمثلة أفعالاً ضمنت معاني لأفعال أخرى باستعمال حروف الجر. ولكن هذا لا يعني انحسار التضمين في باب الأفعال، وإنما تعداه إلى باقي أنواع الكلم. فنجد أن بعض العلماء قد تنبه لهذه المسألة، فصرح بوروده في الأسماء، واختار ألفاظاً أكثر شمولية مما نص عليه السابقون، فقد ذكر بعضهم ورود التضمين في الأسماء صراحة، حيث يقول العز بن عبد السلام: ((تضمين اسم معنى اسم لإفادة معناه، فتعديه تعديته في بعض المواضع)). (العز بن عبد السلام،1421هـ، ص4). ويقول الزركشي: ((التضمين إعطاء الشيء معنى الشيء، وتارة يكون في الأسماء، وفي الأفعال، وفي الحروف. فأما في الأسماء فهو: أن تضمن اسماً معنى اسم لإفادة معنى الاسمين جميعاً كقوله تعالى: ((حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلاَّ الْحَقَّ)). (الأعراف-آية 105). ضمن (حقيق) معنى (حريص) ليفيد أنه محقوق بقول الحق وهو حريص عليه)). (الزركشي،1972م، ص ص338). ويقول الأشموني: (والتضمين إشراب اللفظ معنى لفظ آخر وإعطاؤه حكمه، لتصير الكلمة تُؤدي مؤدى معنيين)). (الأشموني،1998م، ج2، ص95). ويقول ابن هشام ((وفائدة التضمين أن يدل بكلمة واحدة على معني كلمتين، يدلك على ذلك أسماء الشرط والاستفهام)) (ابن هشام، 1987م، ص530).

ولعل إطلاق مفردة (لفظ) في تعريف التضمين تدل على شمولية التعريف، وبيان انتظام التضمين للفعل والاسم. وإضافة لما ذكر فإننا نجد أن التضمين قد عُدَّ علة للبناء في بعض الأسماء، كأسماء الشرط والاستفهام والظروف وغيرها. كما سيرد ذكره في موضعه إن شاء الله.

* الفرق بين التضمين والمصطلحات النحوية الأخرى:

يستخدم النحويون بعض المصطلحات لتعليل كثير من المسائل النحوية، ومن هذه المصطلحات: التضمين، والتقدير، والعدل وغيرها. فما الفرق بين التضمين وهذه المصطلحات؟

أولاً: الفرق بين التضمين والتقدير:

اتكأ النحويون في تعليلهم للنصب في بعض المفردات في أبواب نحوية متنوعة على (التقدير). فمثلاً نصب لفظ (يوم) في قولنا: (خرجت يوم الجمعة). يذهب فيه النحاة على أنه منصوب بتقدير (في) أي: (في يوم الجمعة). وفي تعليلهم لبناء (أين وكيف) مثلاً يقولون: إنهما بُنيا لتضمنهما معنى حرف الاستفهام. فما الفرق بين ذكر (في) في التعليل، وحرف الاستفهام في التعليل الثاني؟

إنَ من الفروق التي ذكرها النحاة بين المصطلحين ما يأتي:

أولاً: إن التضمين لا يصح معه إظهار الحرف المضمن، بخلاف التقدير، إذ يجوز إظهاره سواء اتفق الإعراب أم اختلف فنقول في :(خرجت يوم الجمعة). خرجت في يوم الجمعة. ولا تقول في (أين، وكيف) مثلاً: هل أين، ولا أأين، ولا هل كيف، ولا أ كيف). (السيوطي، 1990م،35/1).

ثانياً: إنَ الحرف الذي يكون على نية التضمين،يُوجب البناء في الاسم، بخلاف التقدير، لذا فإنا إذا قلنا في الوقف إنه يُراد فيه معنى (في) فإنا لا نريد به أن الظرف متضمن معنى (في)، كيف؟ ولو كان كذلك لبُني، وإنما نعني به أنَ قوة الكلام في قوة كلام آخر فيه (في) ظاهرة. (المصدر السابق، ص135).

* الفرق بين التضمين والعدل:

يذهب النحاة إلى أنَ بعض المفردات تُمنع من الصرف للعدل وشبه العلمية، ومثال ذلك، ما ذكره ابن مالك في لفظ (سحر). إذا أريد به من يوم بعينه نحو: (جئتك يوم الجمعة سحر). فـ(سحر) ممنوع من الصرف للعدل وشبه العلمية. وذلك لأنه معدول عن (السحر)؛ لأنه معرفة، والأصل في التعريف أن يكون بأل، فعُدل به عن ذلك، وصار تعريفه مشبهاً لتعريف العلمية، من جهة أنه لم يلفظ معه بمعرف. يقول:

والعدل والتعريف مانعاً سحر *** إذا به التعيين قصداً يُعتبر. (ابن عقيل، 1420م، ص335). كما ذهب ابن يعيش إلى أن (أمس) مبني لتضمنه (لام)التعريف). قال: ((والصواب أنه إنما بُني لتضمنه لام المعرفة، وبها صار معرفة، والاسم إذا تضمن معنى الحرف بُني)). (ابن يعيش د.ت ص106). وقال السيوطي ((يقول النحاة: أن أمس مبني لتضمنه معنى لام التعريف؛ فإنه معرف بدليل (أمس الدابر) وليس بعلم ولا مبهم، ولا مضاف ولا مضمر، ولا بلام ظاهرة، فتعين تقديرها)). (السيوطي، 1990م، ص138). فتبعاً لقول النحاة نجد أن (سحر وأمس)، مبنيان على نية تقدير اللام، فما الفرق بين التقديرين؟

إن أول هذه الفروق هو: إنَ المعدول عن اللام يجوز إظهارها معه، فلذلك أُعرب، والمضمن لا يجوز إظهارها معه، كأسماء الاستفهام والشرط المتضمنة لمعنى الحرف، فلذلك بُني في التضمين.

وثانيها: إن العدل هو أن يريد المتكلم لفظاً، ويعدل عنه إلى لفظ آخر، ك(عمر) الذي عُدل به عن (عامر)، و(سحر) الذي عُدل به عن (السحر). والتضمين أن للكلمة معنى آخر لا يوجبه ظاهر اللفظ.

وثالثهما: إن التضمين أوجب في الكلمة المتضمنة البناء، ومنع الإعراب، أما العدل فهو مع علة أخرى يوجب منع الصرف فقط. (المصدر السابق 139/1.وابن يعيش، د.ت، ص106).

* التضمين بين السماع والقياس:

إنَ ورود التضمين بكثرة في الكلام العربي، جعل العلماء يختلفون في نظرتهم إليه، فذهب بعضهم إلى أنه قياسي وذهب البعض الآخر إلى أنه سماعي؛ مخافة أن يُؤدى القول بقياسيته إلى فساد كبير في الأساليب والتعابير بدعوى تضمينها لأساليب أخرى.

يقول ابن جني بعد أن بين التضمين وذكر له شواهد كثيرة: ((ووجدت في اللغة من هذا الفن شيئاً كثيراً لا يكاد يُحاط به، ولعله لو جُمع أكثره لا جميعه لجاء كتاباً ضخما وقد عرفت طريقه، فإذا مَر بك شيء منه فتقبله وآنس به، فإنه فصل من العربية لطيف حسن)). (ابن جني،2001م، ص310). وقال ((فقس على هذا، فإنك لن تعدم إصابة بإذن الله ورشداً)) (المصدر السابق، ص،10). وجاء في الأشباه والنظائر: ((زعم قوم من المتأخرين منهم خطاب المارديني أنه يجوز تضمين الفعل المتعدي لواحد معنى (صيَر)، ويكون من باب (ظَن) فأجاز حفرت وسط

الدار بئراً، أي: صيِرت، قال: وليس (بئراً) تمييز؛ إذا لا يصح لمِن. كما أجاز: بنيت الدار مسجداً، وقطعت الثوب قميصاً، وقطعت الجلد نعلاً. قال: ((والحق أن التضمين لا ينقاس)) (السيوطي،1990م، ص36). وذكر أبو البقاء عن بعض العلماء أن التضمين: إيقاع لفظ موقع غيره لتضمنه معناه. قال: ((التضمين سماعي لا قياسي، وانما يُ ذهب إليه عند الضرورة، أما إذا أمكن إجراء اللفظ على مدلوله فإنه يكون أولى)) (محمد نديم فاضل ،2005م، ص108، 109).

وقال صاحب التصريح: ((واختُلف في التضمين أهو قياسي أم سماعي؟ والأكثرون على أنه قياسي، وضابطه أن يكون الأول والثاني يجتمعان في معنى عام)). (خالد الأزهري 1421م، ص582).

ونجد أن ما اختلف فيه القدماء سرى إلى المحدثين، وقد لخص الأستاذ حسين والي ما جرى بين أعضاء مجمع اللغة العربية بالقاهرة بشأن هذه المسألة، فقال:((فإذا قررنا التضمين قياسي، فقد جرينا على قول له قوة، وإذا قلنا: إنه سماعي فقد يعترض علينا من يقول: إن من علماء اللغة من يرى أنه قياسي، فلماذا تضيقون على الناس وما جئتم إلا لتسهلوا اللغة عليهم؟ فنحن نثبت القول بالسماع ولكنَ ا نرجح قياسيته)).(عباس حسن1965م، ص583). ثم انتهى

المجلس بعد مناقشات ومباحثات على قرار وافق عليه أكثر المجتمعين جاء فيه:

(التضمين أن يؤدي فعل أو ما في معناه في التعبير مؤدي فعل آخر أو ما في معناه، فيُعطى حكمه في التعدي واللزوم. ومجمع اللغة العربية يرى أنه قياسي لا سماعي بشروط ثلاثة:

الأول: تحقق المناسبة بين الفعلين.

الثاني: وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر، ويؤمن معها اللبس.

الثالث: ملاءمة التضمين للذوق العربي. ويوصي المجمع ألا يُلجأ إلى التضمين إلا لغرض بلاغي. (عباس حسن، 1965م، ص594، ومحمد نديم فاضل،2005م، ص204).

ويرى الدكتور إبراهيم الشمسان أن التضمين ليس مما يُوصف بالقياسي أو السماعي، لأنه ليس قاعدة ولا قانون، قال: ((وأنكرت قياسية التضمين لا لأنه سماعي، بل لأنه ليس مما يُوصف بأنه قياسي أو سماعي، والسبب أنه ليس قاعدة لغوية، وليس قانوناً لغوياً، وانما هو وسيلة تفسير مثل المجاز. والقياسي والسماعي والتجريد كل هذه المصطلحات تدل على طريقة التفكير التي يسلكها المنتج للغة)). (إبراهيم الشمسان ،1407هـ 1987م، ص129). فهو يرى أن التضمين ليس قاعدة معيارية، بل هو من خصائص اللغة الفنية. قال: ((فالتضمين من خصائص اللغة الفنية أي: هو متصل بالخلق الفني شأنه شأن المجاز)). (المصدر السابق – ص179).

ويرى السامرائي أن قرار المجمع اللغوي بالقاهرة هو أمثل ما يذكر في قياسية التضمين وعدمها. قال: ((أما من حيث قياسية التضمين وعدمها، فأمثل ما نذكره في هذا الباب قرار المجمع اللغوي القاهري وهو:(التضمين أن يؤدي فعل أو ما في معناه في التعبير مؤدي فعل آخر أو ما في معناه، فيُعطى حكمه في التعدي واللزوم). (السامرائي 1420هـ ،2000م، ج3، ص12).

ومثل هذه الشروط وغيرها تكشف بوضوح، أنه لا مجال ولا مكان في العربية لأسلوب دخيل ركيك بين أساليبها، ولن أُدعي ان له وجهاً في العربية. كما يكشف عن بلاغة العرب في تأدية المعاني، ودقتها في اختيار الألفاظ، ولذلك جعلوا المناسبة وقصد البلاغة في التضمين قيداً مهماً في المحافظة على الأساليب العربية. وأرى أن الحاجة للتضمين في التعليل النحوي آكد منها في الحاجة له في الإيجاز وتأدية الكلمة الواحدة لمعنيين، ففي جانب الإيجاز

وتعدد المعنى يمكن الاستغناء عنه بالمجاز والكناية وغيرها من أنواع البيان المختلفة التي تتسع لكثير من الأغراض والمعاني الدقيقة والبليغة والموجزة. فإن تأدية المعنى الواسع، بأقل الألفاظ هو ضرب من ضروب البلاغة، وهذا لا يعنى أنَ البون بينهما شاسع، فالتعليل البياني والتعليل النحوي توأمان لا ينفكان عن بعض.

المبحث الثاني:

* التضمين والتعليل النحوي:

* البناء:

اتخذ النحاة التضمين في كثير من المواضع كعلة نحوية لتقويم بعض الأساليب اللغوية الفصيحة، والتي رأوا فيها خروجاً عن الشائع المألوف. فالتضمين عندهم أوسع مدخلاً منه عند البيانين، إذ تدخل فيه أمثلة ليس لها موضع في التضمين البياني. حيث يجعل النحاة التضمين علة للبناء في بعض الأسماء، والتي قسموها إلى أسماء معربة، وهذا هو الأصل فيها، دون السؤال عن العلة، وأسماء مبنية جاءت على خلاف الأصل لأنه فرع فيها، وما خالف الأصل كان لابد له من علة. وسبب البناء في رأيهم يرجع إلى عدة أمور لخصها ابن مالك بقوله:

والاسم منه معرب ومبني ***** * لشبه من الحروف مدني

كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا ****** والمعنوي في متى وفي هنا

وكنيابة عن الفعل بلا ****** تأثر وكافتقارٍ أُصلا (شرح ابن عقيل،ص23). ويمكن تصنيف الأسماء المبنية التي عُلل بناؤها على أساس تضميني على النحو التالي:

* أولاً أسماء الاستفهام:

أسماء الاستفهام من المبهمات، وهذا ما أجمع عليه النحويون، وهي مبنية وبهذا تكون قد خالفت الأصل، الذي تكون عليه الأسماء، وهو الإعراب. وعليه كان لابد من تعليل سبب بنائها. وقد اتفق النحاة على أن سبب بنائها هو تضمنها لمعنى حرف الاستفهام الذي هو الهمزة. وذلك لأن الهمزة عندهم هي أصل حروف الاستفهام، وأن الاستفهام أصلاً يُؤدى بواسطة الحرف، فإن أدي بحرف فإن الحرف مبني على أصله، وإن أدي باسم فلابد أن يكون هذا الاسم قد تضمن معنى الحرف، وتضمين معنى الحرف للاسم يُحد من تصرفاته فيوجب له البناء. وعلى ذلك عللوا بناء (أين، وكيف، وأيان) من أسماء الاستفهام. يقول ابن جني: ((فأرادوا ألا تخلو الأفعال من شيء من هذا الحكم، أعني تضمنها معنى حرف النفي، كما تضمن الأسماء معنى حرف الاستفهام، ومعنى حرف الشرط، ومعنى حرف التعريف في أمس والآن، ومعنى حرف الأمر في تراك وحذار وصه ومه ونحو ذلك)). (ابن جني،2001م، ص315). وقال الجرجاني :((وأما سبب البناء فتضمن الحرفية في (كيف، وأين) .... ولما تضمن كل واحد منهما معنى حرف الاستفهام، بُني كما يكون الحرف مبنياً)). (الجرجاني،1982م، ص134،135). وقال ابن عصفور:((الأسماء كلها معربة، إلا ما أشبه الحرف أو تضمن معناه، كأسماء الشرط فإنها تضمنت معنى (إن) وأسماء الاستفهام فإنها تضمنت معنى الهمزة)). (ابن عصفور 1971م، ص289). وقال أبو البركات الأنباري: ((وأما أين وكيف فإنما بُنيا على الفتح لأنهما تضمنا معنى حرف الاستفهام؛ لأن (أين) سؤال عن المكان و (كيف) سؤال عن الحال، فلما تضمنا معنى حرف الاستفهام وجب أن يُبنيا)). (ابن الأنباري،1957م، ص،51). كما ذهب إلى أن (من، وكم) مبنيان لأنهما تضمنا معنى الحرف. قال: ((أما (مَنْ) فإنها بنيت، لأنها لا تخلو إما أن تكون استفهامية، أو شرطية أو اسماً موصولاً أو نكرة موصوفة. فإن كانت استفهامية فقد تضمنت معنى حرف الاستفهام، وإن كانت شرطية فقد تضمنت معنى حرف الشرط، وإن كانت موصولة فقد تنزلت منزلة بعض الكلمة، وبعض

الكلمة مبني، وإن كانت نكرة موصوفة فقد تنزلت منزلة الموصولة. وأَما (كم) فإنها بنيت لأنها لا تخلو، إَما أن تكون استفهامية أو خبرية، فإن كانت استفهامية فقد تضمنت معنى حرف الاستفهام، وإن كانت خبرية فهي نقيضة (رُبَ) لأن (رب) للتقليل، وكم للتكثير، وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره)). (المصدر السابق، ص،51) وقال ابن يعيش:((وأَما (أين) فظرف من ظروف الأمكنة، وهو مبني لتضمنه همزة الاستفهام)). (ابن يعيش د.ت، ص،104). وقال: ((كيف سؤال عن حال، وتضمنت همزة الاستفهام، فإذا قلت: كيف زيد؟ فكأنك قلت أصحيح زيد أم سليم؟ أآكل زيد أم شارب؟ إلى غير ذلك من أحواله، والأحوال أكثر من أن يحاط بها. فجأوا ب(كيف) اسماً مبهماً تضمن جميع الأحوال، فإذا قلت كيف زيد؟ أغنى عن ذكر ذلك كله. وما قيل في (كيف) و(أين)، قيل في (أيان)، بمعنى أنها بُنيت لتضمنها معنى همزة الاستفهام. (المصدر السابق، ص،104-106)

* أسماء الشرط: -

طبقاً لاعتقاد النحويين بنظرية الأصل والفرع، فقد جعلوا(إنْ) أصل أدوات الشرط، وجعلوا ما عداها من الحروف والأسماء الشرطية تبعاً لها وفرعاً عنها، والفرع لابد أن، يتضمن معنى الأصل. ولذلك يجيب النحويون عن سبب بناء أسماء الشرط بأنها بُنيت لأنها تضمنت معنى حرف الشرط (إنْ). (أحمد حسن حامد،2001م، ص46). أماَ ا لحروف فمعلوم أنها مبنية أصالة. يقول ابن الأنباري: ((فأَما (منْ) فإنها بنيت لأنها لا تخلو: إَما أن تكون استفهامية أو شرطية أو اسماً موصولاً أو نكرة موصوفة، فإن كانت استفهامية فقد تضمنت معنى حرف الاستفهام، وإن كانت شرطية فقد تضمنت معنى حرف الشرط، ومثل ذلك في بناء (متى) الشرطية في قولك: (متى تقم أقم)). (ابن الأنباري، 1957م، ج1ص49).

* أسماء الإشارة:

الإشارة معنى من المعاني، فكان ينبغي أن يوضع لها حرف شأنها شأن بقية المعاني، كالنفي والاستفهام والشرط والنداء والاستثناء وغيرها. فلما وجد العرب أن هذه المعاني قد وضعت لها أدواتها دون الإشارة، فقد افترضوا قياساً عليها أن يكون للإشارة حرف يدل عليها ولكنه لم يوضع. واستناداً لفكرة الأصل والفرع فقد عللوا بناء أسماء الإشارة مثل :(هنا، وهؤلاء) بتضمينهما حرف لم يُوضع. قال ابن عقيل: ((الإشارة معنى من المعاني، فحقها أن يوضع لها حرف يدل عليها، كما وضعوا للنفي (ما)، وللنهي(لا)، وللتمني (ليت)، وللترجي (لعل)، ونحو ذلك؛ فبنيت أسماء الإشارة لشبهها في المعنى حرفاً مقدراً. (شرح ابن عقيل ،32). وقال ابن الأنباري معللاً بناء (هؤلاء) :((وأَما (هؤلاء) فإنما بنيت لتضمنها معنى حرف الإشارة وإن لم ينطق به؛ لأن الأصل في الإشارة أن تكون بالحرف، كالشرط، والنفي، والتمني، والعطف إلى غير ذلك من المعاني ،إلا أنهم لما لم يفعلوا ذلك ، ضمنوا (هؤلاء) معنى حرف الإشارة فبنوها)).(ابن الأنباري، 1957م، ص32) .كما ذهب إلى أن من الأسماء التي بنيت (ما) التعجبية فهي نظير (هؤلاء) في الإشارة . قال: ((ونظير(هؤلاء) (ما) في التعجب ، فإنها بنيت لتضمنها معنى حرف التعجب ، وإن لم يكن له حرف ينطق به ،لأن الأصل في التعجب أن يكون بالحرف كغيره من المعاني، إلا أنهم لما لم يفعلوا ذلك ضمنوا (ما) معنى حرف التعجب فبنوها)).(المصدر السابق – ص- 33). ولم يقتنع أبو على الفارسي بما ذهب إليه النحاة في تعليل بناء أسماء الإشارة، لأنها عنده مبنية لتضمنها معنى (ال) العهدية. (هامش ابن عقيل ،β2. ويرى الدكتور أحمد حسن حامد، أن تعليلهم هذا مبني على الجدل المنطقي وليس تعليلاً لغوياً. (أحمد حسن حامد،2001م، ص49).

* الظروف: –

وردت في العربية طائفة من الأسماء الدالة على الظرفية، وهذه الأسماء مبنية دائماً، وقد علل النحاة سبب بنائها بالتضمين. وأشهر هذه الأسماء وأكثرها دوراناً على الألسنة هي: أمس، والآن، وقبل، وبعد، ومذ ومنذ. (المصدر السابق، ص49). فمن الظروف التي عللوا بناءها بالتضمين الظرف (أمس)، وهو مبني عندهم على الكسر إلا أن يكُر أو يـُعرَف. قال ابن جني: ((امتنعوا عن إظهار الحرف الذي يـُعرف به (أمس)، حتى اضطروا بذلك إلى بنائه لتضمنه معناه، ولو أظهروا ذلك الحرف وقالوا: (مضى الأمس بما فيه) لما كان خلفاً ولا خطأ)). (ابن جني،2001م، ص154). وقال ابن الأنباري ((وأما (أمس) فإنما بنيت لأنها تضمنت معنى لام التعريف لأن الأصل في أمس (الأمس)، فلما تضمنت معنى اللام تضمنت معنى الحرف فوجب أن تـُبنى)). (ابن الأنباري ،1957، ص30). وإلى ذلك ذهب ابن يعيش أيضاً، حيث قال: ((اعلم أن أمس ظرف من ظروف الزمان وهو عبارة عن اليوم الذي قبل يومك .... والصواب أنه إنما بـُني لتضمنه لام المعرفة وبها صار معرفة، والاسم إذا تضمن معنى الحرف بـُني)). (ابن يعيش، د.ت. ص 106). أما (الآن) فقد اختلف النحاة حول بنائها، فيرى المبرد أنها مبنية، لأنها في أول أحوالها معرفة بالألف واللام وحكم الأسماء ان تكون نكرة شائعة ثم يدخل عليها ما يعرفها، فلما خالفت أخواتها الأسماء بأن وقعت معرفة في أول أحوالها ولزمت موضعاً واحداً بـُنيت لذلك، لأن لزومها بهذا الموضع ألحقها بشبه الحرف. (المبرد،1415هـ، ص118). وجاء في التبيان في قوله تعالى: ((قَالُوا الآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ)). (البقرة آية71) أَن الألف واللام في (الآن) زائدة، وهو مبني. قال الزجاجي: ((بـُني لتضمنه معنى حرف الإشارة، كأنك قلت: ((هذا الوقت)). وقال أبو علي: بـُني لتضمنه لام التعريف، لأن الألف واللام الملفوظ بهما لم تعرفه، ولا هو علم، ولا مضمر، ولا شيء من أقسام المعارف. فيلزم أن يكون تعريفه باللام المقدرة، واللام هنا زائدة لازمة، كما لزمت في (الذي) وفي اسم الله)). التبيان،1976م، ص43).

وقد أجمل ابن يعيش رأي جمهور النحويين في بنائها بقوله: ((وقد ذهب جماعة ممن ينتمي إلى التحقيق والحذق بهذه الصناعة إلى أنه مبني لتضمنه لام التعريف، وهذه اللام غير اللام الظاهرة فيه، على حد بنائه في (أمس) وتلك اللام المقدرة هي المعرَفة، وتعريفه لا يخلو، إما :أن يكون بما فيه من اللام الظاهرة كما يظن بعضهم، أو أنه من قبيل سائر المعارف، فلا جائز أن يكون تعريفه بما فيه اللام، لأنا استقرينا جميع ما فيه لام التعريف فإذا اسقاط لامه جائز نحو: الرجل ورجل، والغلام وغلام ولم يقولوا أفعل ذلك آن كما قالوا : الآن فدل ذلك على أن اللام فيه ليست للتعريف ، وإذا لم تكن للتعريف كانت زائدة على حد زيادتها في الذي والتي ،ألا ترى أن تعريف الذي والتي بالصلة لا بما فيه من الألف واللام)). (ابن يعيش، د.ت، ص104).

أما (مذ ومنذ)، فإنهما يكونان حرفين تارة، واسمين تارة أخرى ، فإن كانا حرفين بـُنيا لأن الحروف مبنية وكما أنهما يـُبنيان إذا كانا اسمين لتضمنهما معنى الحرف ، حيث يكونان بمعنى (في) إذا كان الزمن حاضراً ، وبمعنى (من) إذا كان الزمان ماضياً. قال الأنباري مبيناً سبب بنائهما: ((فإن قيل: لم بـُنيت (مذ ومنذ)، قيل: لأنهما إن كانا حرفين بـُنيا لأن الحروف كلها مبنية، وإن كانا اسمين بـُنيا لتضمنهما معنى الحرف لأنك إذا قلت: (ما رأيته مذ يومان ومنذ ليلتان ، كان المعنى فيه ما رأيته من أول اليومين إلى آخرهما ، ومن أول الليلتين إلى آخرهما ، ولما تضمنا معنى الحرف وجب أن يـُبنيا)).(ابن الانباري ،1957م،ص 245).وذكر ابن مالك أن (مذ ومنذ) يكونان اسمين إذا وقع بعدهما الاسم مرفوعاً، أو وقع بعدهما فعل ؛ فمثال الأول (ما رأيته مذ يوُم الجمعة)أو (مذ شهُرنا). وما رأيته مذ أو منذ دعا) فمذ اسم مبتدأ خبره ما بعده وكذلك (منذ). وجوز بعضهم أن يكونا خبرين لما بعدهما،

وإن وقع ما بعدهما مجروراً، فهما حرفا جر بمعنى (من) إن كان المجرور ماضياً، نحو: (ما رأيته مذ أو منذ يومِ الجمعة) وبمعني (في) إن كان حاضراً. نحو: (ما رأيته مذ أ ومنذ يومنا) أي: (ما رأيته من يوم الجمعة، وفي يومنا) ذاهيعنى أنهما يُبنيان إذا كانا حرفين لأن الحروف كلها مبنية، كما يُبنيان إذا كانا اسمين لتضمنهما معنى الحرف في المُضي. قال:

ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا *** أو أوليا الفعل ك (جئت مذ دعا)

وإن يجرا في مضي فكمن هما *** وفي الحضور معنى (في) استبن. (ابن عقيل ،1420م، ص31).

* قبل وبعد:

ذهب النحاة إلى أن (قبل وبعد)، يُنيا لتضمنهما معنى الإضافة، ولما فيهما من شبه الحرف في الجمود والافتقار والتوغل في الابهام، ولشبهها بحروف الجواب (نعم، ولا) في الاستغناء بهما عن لفظ ما بعدها.

يقول الأنباري: ((وأما قبل وبعد، فإنما يُنيا لأن الأصل فيهما أن يستعملا مضافين إلى ما بعدهما، فلما اقتطعا عن الإضافة، والمضاف مع المضاف إليه بمنزلة كلمة واحده، تنزلا منزلة بعض الكلمة، وبعض الكمة مبني)). (ابن الأنباري ،1957م، ص17). واستشهد بقوله تعالى: ((لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ)). (سورة الروم، آية4). وعلل بناءهما على الضم، بأن الضمة أقوى الحركات، وأن الجر والنصب يدخلانهما. قال: ((فإن قيل: لما كانت الحركة ضمه؟ قيل لوجهين: أحدهما أنه لما حُذف المضاف إليه يُنيا على أقوى الحركات وهي الضمة تعويضاً عن المحذوف وتقوية لهما. والوجه الثاني: إنما بنوهما على الضم لأن النصب والجر يدخلانهما، نحو جئت قبلك، ومن قبلك)، وأما الرفع فلا يدخلهما البتة. فلو بنوهما على الفتح أو الكسر لالتبست حركة الإعراب بحركة بالبناء، فبنوهما على حركة لا تدخلهما، وهي الضمة لئلا تلتبس حركة الإعراب بحركة البناء)). (المصدر السابق، ص18).

ويرى ابن عقيل أنهما إنما يُنيا على الضم لأنه حذف المضاف إليه، ونوي معناه دون لفظه قال: ((أما الحالة الرابعة إذا تُبنى فيها فهي: إذا حُذف ما تُضاف إليه ونُوي معناه دون لفظه؛ فإنها تُبنى حينئذٍ على الضم)). (ابن عقيل ،1420م، ص74). وذكر الفاكهي أنهما يُنيا لتضمنهما معنى الإضافة، ويُنيا على الضمة لما لحقهما من الوهن بحذف المضاف إليه. قال: ((ويُنيا لمشابهتهما الحرف من حيث تضمنهما معنى الإضافة، الذي هو معنى الحرف، مع ما فيهما من شبه الحرف بالجمود والافتقار والتوغل في الإبهام. وقيل: لشبههما بحرف الجواب في الاستغناء بهما عن لفظ ما بعدهما)). (الفاكهي ،2008م، ص31). ويعنى بحرف الجواب ما هو مثل (نعم، ولا). ويرى أن بناءهما على الضم وهو أقوى الحركات، لجبر الوهن والضعف الذي لحقهما بحذف المضاف إليه قال: ((ويُنيا على الحركة وكانت ضمة جبراً بأقوى الحركات، لما لحقهما من الوهن لأنهما في حال الإعراب؛ إما مجروران ب (من) أو منصوبان، أو لتخالف حركة بنائهما حركة إعرابهما. (المصدر السابق، ص31).

ويلحق ب (قبل وبعد) أسماء الجهات وما عطف عليها مثل (وراء وأمام وفوق وتحت وإذ وإذا). وهذه الظروف تظهر دلالتها من خلال المضاف إليه، إذ المضاف إليه غاية الظرف، فإذا حُذف المضاف إليه، صار المضاف غاية بحد ذاته، إذ تضمن المضاف معنى المضاف إليه. (هامش ابن هشام ،1974م، ص133). (أحمد حسن حامد، 2001م، ص51).

* الأسماء المركبة:

يذهب النحاة إلى أن التركيب في الكلمات يكون على خلاف الأصل، إذ الأصل في الكلمات الإفراد، وأن التركيب يكون في الأسماء والحروف دون الأفعال. قال ابن عصفور في شرح الجمل: ((التركيب في الأسماء أكثر من التركيب في الأفعال، بل لا يُحفظ التركيب في الأفعال إلا في (هلَم) في لغة إلحاقها بالضمائر)). (ابن عصفور1980م، ص،288). وقال أبو الحسن ابن أبي الرَّبيع في شرح الإيضاح: ((لا يكون التَّركيب فيما أُخذت منه الأفعال؛ وهي المصادر، ولا في الصِّفات الجارية على الأفعال، وإنَّما يكون التَّركيب في الأسماء، نحو: بعلبك، ومعد يكرب، وما أشبه ذلك، وفي الحروف، نحو: هلاَّ، ولولا)). (ابن أبي الربيع 2001م. ص،662-664).

وذهب ابن يعيش إلى أن التركيب يكون من ضربين: الأول من جهة اللفظ ولآخر من جهة اللفظ والمعنى. قال :((اعلم أن التركيب على ضربين: تركيب من جهة اللفظ وتركيب من جهة اللفظ والمعنى فالأول: نحو: أحد عشر وبا، وحيص بيص، ولقيته كفَةً كفَةً، فهذا يجب فيه بناء الاسمين معاً، لأن؛ الاسم الثاني قد تضمن معنى الحرف وهو الواو العاطفة، إذ الأصل أحد وعشرة، فحذفت من اللفظ والمعنى لإرادتها. والثاني: نحو: حضرموت ومعد يكرب، وقالي قلا، وسائر الأعلام المركبة فهذا أصله الواو أيضا حُذفت من اللفظ ولم تُرد من جهة المعنى، بل مُزج الاسمان وصارا اسماً واحدا بإزاء حقيقة ولم ينفرد الاسم الثاني بشيء من معناه فكان كالمفرد غير المركب، فبُني لأول لأنه كالصدر من عجز الكلمة، وجزء الكلمة لا يُعرب، وأُعرب الثاني لأنه لم يتضمن معنى الحرف إذ لم يكن المعنى على إرادته)) (ابن يعيش، د.ت، ص112). ويرى النحاة أن العلة التي كانت سبباً في بناء هذه الأسماء المركبة هو التضمين. فدونوا طائفة من الأسماء المركبة من أشهرها العدد المركب من أحد عشر إلى تسعة عشر، وذهبوا إلى أنها مبنية على فتح الجزأين، وجعلوا علة بناء العدد الثاني هو تضمنه معنى حرف العطف. قال ابن يعيش: ((ألا ترى أن الأصل في (أحد وعشرة) عدة معلومة أضيفت إلى العدد الأول، فكمل من مجموعهما مقدار معلوم، فهما اسمان كل واحد منهما منفرد في شيء من المعنى، فلما كانت الواو مرادة تضمنها الاسم الثاني وبُني لذلك، وبُني الاسم الأول؛ لأنه صار بالتركيب كبعض اسم بمنزلة صدر الكلمة من عجزها)). (المصدر السابق، ص112). وقد حملوا على بناء العدد المركب، بناء كثير من الأسماء التي وردت مركبة من الأحوال والظروف نحو: (حيص بيص وبيت بيت وصباح مساء) ويوَم يوَم). (ابن يعيش، 118، وأحمد حسن حامد،2001م، ص52). وذهب ابن هشام إلى أن مجيء التركيب في الأحوال أقل منه في الظروف قال:((ومجيء هذا التَّركيب في الأحوال قليلٌ بالنسبة إلى مجيئه في الظروف)). (ابن هشام،2001م، ص78) وهي كلها من قبيل التركيب اللفظي لتضمنها معنى حرف العطف الواو.

* المثنى والجمع:

اختلف النحاة في المثنى والجمع، هل هما معربان أم مبنيان؟ ولعل هذا من غريب مسائل الخلاف بين النحاة، فقد جاء في التبين. (وحكي عن الزجاج أنهما مبنيان)) (العكبري ،2000م، ص 201). وجاء في الإنصاف: ((وحُكي عن أبي إسحاق الزجاج أنهما مبنيان، وهو خلاف الإجماع)). (ابن الأنباري،1380هـ،33). والذي يهمنا في هذا الرأي هو العلة التي كانت سبباً لهذا البناء، فقد كان تضمين معنى حرف العطف هو العلة التي اتكأ عليها أصحاب هذا الرأي، وبين العكبري حجة من قال بالبناء حيث قال: ((واحتج للمخالف أَن المثنى والجمع يتضمن واو العطف، فكان الاسم به مبنياً كخمسةَ عشر ونحوه)) (العكبري ،2000م، ص-202).

وأرى أن هذين الاسمين غير مركبين لأن التركيب يبقى معه لفظ كل واحد من الاسمين على حده، كما في (خمسة عشر) من العدد و(حيص بيص) من الأحوال وصباح مساء من الظروف وهي بالوضع لفظ واحد. كما أنهما غير مبنيين، بل هما معربان لأن المعرب من الأسماء هو ما اختلف آخره باختلاف العامل وهذان الضربان كذلك، كما أن زيادة الحروف فيهما لإفادة معنى التثنية والجمع وليس تركيباً وأن حذف النون عند الإضافة دليل على عدم أصالتهما في الكلمة، كما أننا نجد أن الاسم إذا كان مبنياً كاسم الإشارة واسم الموصول، ثم ثُني يخرج من حكم المبني إلى المعرب فيُعرب إعراب المثنى مما يدلل على أن المثنى معرب، وكل ذلك يُبطل القول بتضمين واو العطف.

* أسماء الأفعال:

جعل النحويون التضمين علة لبناء أسماء الأفعال التي على وزن(فعالِ). والتي تكون اسماً للفعل في حالة الأمر نحو: (نزالِ، وتراكِ، وحذارِ) وهي مبنية على الكسر. ووضح ابن يعيش علة بنائهما على الكسر بقوله: ((وإنما بُني لما ذكرناه من وقوعه موقع فعل الأمر، وهذا تقريب، والحق في ذلك أن علة بنائه إنَما هي لتضمنه معنى (لام الأمر)، ألا ترى أن (نزالِ) بمعنى (انزل)، وكذلك (صه) بمعنى (اسكت)، وأصل (اسكت، وأنزل) لِتسكت ولِتنزل، كما أن أصل (قم) لِتقم، وأصل (اقعد) لِتقعد. فلما تضمنت هذه الأسماء معنى (لام الأمر). شابهت الحروف، فبُنيت كما بُنيت (كيف، وكم) لما تضمن كل واحدٍ منهما حرف الاستفهام)). (ابن يعيش د.ت، 50). ويشبه ابن هشام أسماء الأفعال في نيابتها عن الأفعال بـ (ليت، ولعل). قال: ((ألا ترى أنهما نائبان عن أتمنى وأترجى، ولا يدخل عليهما عامل)). (ابن هشام، 2001م،32). كما ذهب إلى أن النحاة قد جعلوا لبناء أسماء الأفعال سببين: الأول: تضمنهما معنى الفعل والأصل في الفعل أن يكون مبنياً. والثاني: تضمنها معنى الحرف لأنها تشبهه في كونها تُؤثر في غيرها ولا تُؤثر فيها عامل. (المصدر السابق –ص32).

والخلاصة في ذلك كله أن التضمين واقع في الأسماء المبنية المشبهة للحروف، وهو سبب من الأسباب التي اعتمدها النحاة لتعليل بنائها.

* منع التصرف في بعض المشتقات:

ذكر السيوطي أن النحاة قد وضعوا قاعدة مفادها: ان كل ما تضمن ما ليس له في الأصل، منع شيئاً مما له في الأصل، ليكون ذلك المنع دليلاً على ما تضمنه. (السيوطي،1990م، ص138). ولذلك نجد أن النحاة قد عللوا عدم التصرف في باب (نعم وبئس)، وباب التعجب تبعاً لهذه القاعدة. يقول السيوطي: ((نعم وبئس إنما منعا من الصرف، لأن لفظهما ماضٍ، ومعناهما إنشاء المدح والذم في الحال؛ فلما تضمنا ما ليس لهما في الأصل، وهو الدلالة على الحال، منعا من التصرف لذلك. وكذلك فعل التعجب تضمن ما ليس له في الأصل، وهو زيادة الوصف، والدلالة على بقاء الوصف إلى الحال فمنع التصرف لذلك)) (المصدر السابق،138). وهذا ما أكده الزجاج من قبل في (نعم وبئس) حيث جعل علة منعهما من التصرف هو مضارعتهما للحروف، فذكر أن (نعم) منقول من (نِعم) إذا أصاب نعمة وكذلك (بئس) منقول من (بئِس) إذا أصاب بؤساً. قال: ((هما فعلان ماضيان ضعيفان غير متصرفين، لأنهما أُزيلا عن مواضعهما، فنقلا إلى الثناء والذم فضارعا الحروف، فلم يتصرفا، فهذا وجه ضعفهما)). (الزجاجي،1417هـ، ص108). وبذلك نجد أن (نعم وبئس) منعا من التصرف لتضمنهما ما ليس لهما في الأصل وهو الثناء أو المدح والذم في الحال.

* التعدي واللزوم في الأفعال:

يتفق النحويين في تقسيمهم للأفعال بحسب تعلقها بما بعدها إلى قسمين: أفعال لازمة وأفعال متعدية. فذكر السيوطي: أن الفعل اللازم هو الذي يكتفي بفاعله ولا يتعداه، ويسمى قاصراً لقصوره على الفاعل، وغير واقع لأن حدثه لا يقع على المفعول به، وغير مجاوز للزومه فاعله. أما الفعل المتعدي، فهو الذي يتجاوز الفاعل إلى المفعول، ويُسمى واقعاً من حيث وقوع حدثه على المفعول به. (السيوطي ،1327هـ، ص،81). وعرف ابن عصفور الفعل المتعدي بأنه: هو الذي يتجاوز الفاعل إلى المفعول، أو هو الذي يصل إلى مفعوله بغير حرف الجر. وعرف اللازم بأنه: الفعل الذي يكتفي بفاعله ولا يتعداه. (ابن عصفور،1971م، ص114). كما عرف ابن عقيل الفعل المتعدي واللازم بقوله: ((ينقسم الفعل إلى متعدٍ ولازم، فالمتعدي هو: الذي يصل إلى مفعوله بغير حرف الجر، نحو: ضربتُ زيداً، واللازم ما ليس كذلك)) (ابن عقيل،533). وقال ابن كمال باشا: ((المتعدي ما لم يتم فهمه بغير ما وقع عليه الفعل، كضرب واللازم بخلافه كقام)) (ابن كمال باشا،2002م، ص239).

وقدذكر النحاة أموراً عدة يمكن أن يكون من خلالها الفعل المتعدي لازماً والفعل اللازم متعدياً، لخصها الدكتور محمد نديم فاضل في كتابه (التضمين النحوي في القران الكريم). قال:((فذكروا أن من أسباب تعدي الفعل اللازم أصالة: الهمزة، التضعيف، زيادة الهمزة، السين والتاء، زيادة ألف المفاعلة، زيادة حرف الجر، حذف حرف الجر توسعاً، تحويل اللازم إلى باب (نصر) لقصد المبالغة وأخيراً التضمين. ومن أسباب لزوم الفعل المتعدي أصالة خمسة: تحويل المتعدي إلى فُعِل بضم العين بقصد التعجب والمبالغة، وضعف العامل لتأخره، وصيرورته مطاوعاً، والضرورة، وأخيراً التضمين. (محمد نديم فاضل،2005، ص176-177). والذي يهمنا منها أن التضمين أحد تلك الأمور وايضاحه فيما يأتي: يقول ابن سيدة: ((متى أُشرب الفعل معنى فعل آخر لمناسبة بينهما تعدى تعديه أو لزم لزومه)). (ابن سيدة، د.ت، ص70). وذكر ابن هشام أن التضمين سادس أمور سبعة يتعدى بها الفعل القاصر حيث قال: ((السادس: التضمين فلذلك عُدِّي (رحب) و(طلع) إلى مفعول لَما تضمنا معنى (وسع)، و(بلغ) وقالوا: فَرقت زيداً، وسفه نفسه؛ لتضمنهما معنى (أخاف)، و(امتهن) و(أهلك). (ابن هشام،1987م، 525/2).

وذكر أن التضمين يمتاز على غيره من المعديات بأنه ينقل الفعل إلى أكثر من درجة. قال:((ويختص التضمين عن غيره من المعديات، بأنه ينقل الفعل إلى أكثر من درجة؛ ولذلك عُدِّي (ألوت) بقصر الهمزة، بمعنى(قصرت) إلى مفعولين بعد أن كان قاصراً، وذلك في قولك: لا ألوك نصحاً، ولا ألوك جهداً، لَما ضُمِّن معنى (لا أمنعك)، ومنه قوله تعالى ((لا يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً)) (آل عمران آية118). وعُدي (أخبر)، و(خبَر)، و (هَث)، و(أنبأ)، و(نبَأ) إلى ثلاثة مفاعيل لَما ضُمنت معنى (أعلم) و(أرى) بعد ما كانت متعدية إلى واحد بنفسها، وإلى آخر بالجار، نحو:(أَنبِئُهُم بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنبَأَهُم بِأَسْمَائِهِمْ)) (البقرة، آية 33) و((نَبِّئُونِي بِعِلْمٍ)). (الأنعام، آية 143). (المصدر السابق،579).

وفي تبيان تنوع تعلق الفعل بحسب ما يتضمنه، يقول مصطفي الفلاييني في كتابه نظرات في اللغة والأدب: ((لم يذكر اللغويون الفعل (اعتقد) إن تضمن معنى (صدَق) إلا متعدياً بنفسه، أما إن تضمن معنى (آمن) فإنه تجوز تعديته بالباء؛ لأن الفعل تختلف تعديته باختلاف استعماله ليتضح معناه المراد، وقد قالوا: اعتقد بالله، بمعنى: آمن به، والاعتقاد بالله بمعنى الإيمان به. (مصطفى الغلاييني ،1937م، ص11). وعليه نجد أن التضمين يدخل في النوعين، أعني: في المتعدي واللازم، بحيث يجعل اللازم متعدياً، فقد يتضمن الفعل المتعدي معنى فعل لازم فيأخذ حكمه. ومن أمثلة المتعدي الذي استعمل قاصراً(لازماً) بالتضمين قوله تعالى ((فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ)) (النور، آية 63). فالفعل (خالف) يتعدى بنفسه فلما ضمن معنى

(خرج، أو مال، او عدل)، عُدِّي بحرف الجر (عن)؛ فالمعنى في الآية: فليحذر الذين يخرجون عن أمره. (العكبري،1976م، ص979، وابن هشام،1987م، ص،525).

ومن أمثلة الفعل القاصر الذي تعدى بالتضمين قوله تعالى: ((وَلا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ)) البقرة، آية 235). فالفعل (عزم) لا يتعدى إلا بحرف الجر (على)، فنقول: عزمت على كذا، فلما ضُمن معنى (نوى) تعدى بنفسه، فالمعنى في الآية: ولا تنووا. (العكبري،1976م، ص188، وابن هشام،1987م، ص525).

وعليه نجد أن تقسيم الفعل إلى متعدٍ ولازم من باب إيمان النحاة بنظرية الأصل والفرع، التي تقوم على الاطراد، وكثرة الاستعمال، فما اطرد وكثر فهو أصل، وما عدا ذلك فهو فرع، قال ابن أبي الربيع: ((فيجب فيما كثر واطرد أن يُدعى فيه أنه أصل، وما قل ولم يطرد أن يدعى فيه أنه فرع ... فيجب أن يُدعى أن القليل فرع على الكثير)). (ابن أبي الربيع –،1986م، ص460).

وطبقاً لهذه النظرية أي: نظرية الأصل والفرع، نجد أن النحاة قد انتهجوا الثنائية في تقسيمهم للأفعال، فقسموها إلى صحيح ومعتل، وإلى مجرد ومزيد، وإلى تام وناقص ثم إلى لازم ومتعدٍ. فالتضمين لا يلغي معنى الكلمة الأصيل وإنما نلحظ فيه المعنى الأصل الموضوع له الفعل، مع وجود معنى يدل عليه الحرف الذي يتعدى به عادة فعل آخر فيجمعهما حقل دلالي واحد. وبهذا يجمع التضمين بين دلالتين: دلالة الفعل المذكور، ودلالة الفعل المضمن. (الصادق خليفة، 1996م، ص،260). ومن أمثلة ذلكقوله تعالى:(وَلا تَأْكُلُوا أَمْوالَهُمْ إِلَى أَمْوالِكُمْ). (النساء، آية 2). فإن قيل: إنَ (إلى) بمعنى (مع)، فالنهي عندئذٍ يطال أكل أموالهم هم، وهذا محال، قال الزمخشري ((إن حرم عليهم أكل مال اليتيم وحده، فلم ورد النهي عن أكله معه، وإن كان المنهي عنه هو أكل أموال اليتامى، فما الغرض من النهي المقترن بأكل أموالهم هم)). (الزمخشري الكشاف ،1354هـ، ص،456). وذكر أحمد مطر العطية أن الجواب على ذلك يأتينا عن طريق التضمين، فقد ضمن الفعل (تأكلوا) معنى (تضموا). وهنا يتبين لنا السر في هذا العدول، وتتضح لنا الحكمة من هذا الأسلوب. وذلك أن أموال اليتامى إن كانت منفصلة عن أموال كافل اليتيم، فإنها غالباً ما تكون في مأمن من الاعتداء عليها، والتجاوز إليها، أما إذا كانت مضمومة إلى أمواله مخالطة لها، فعندئذٍ تكون مظنة للأكل، ولذا جاء هذا المنع من ضمها إلى أموالهم، وليس هذا المنع مقصوداً لذاته، وإنما المقصود، هو ما سيؤول إليه الضم من سهولة أكل أموال اليتامى. ولولا حمل هذا الأسلوب على التضمين لما استفدنا هذا المعنى البليغ. (أحمد مطر العطية، مجلة التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب –دمشق–العدد، 112، 2008م). وفي قوله تعالى ((وَإِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ)) (المطففين، آية2). الفعل (اكتال) يتعدى بـــ (من)، ولكن لما ضمن (اكتال) معنى التحامل عداه بـــ (على) ليعبر عن معنى الاستعلاء والفوقية والقهر، فهم يستوفون حقهم كاملاً دون نقصان، ليس من باب المساواة بل من باب التحامل عليهم وقهرهم وإذلالهم، قال الزمخشري: ((لما كان اكتيالهم من الناس اكتيالاً يضرهم، ويتحامل فيه عليهم أبدل (على) مكان (من) للدلالة على ذلك. (الزمخشري،1354هـ، ص،706). وقال ابن عاشور ((وإنما عُدِّي في الآية بحرف (على) لتضمين اكتال معنى التحامل، أي: إلقاء المشقة على الغير وظلمه)). (ابن عاشور،1984، ص190) ولهذا أرى كما يرى كثير من المحققين: أن حمل الفعل على التضمين أولى من حمل الحرف على معنى حرف آخر، لأن القول بنيابة حرف مكان حرف، يفوت كثيراً من القيم الفنية والدلالات البلاغية ولإشارات المعنوية.

* فوائد التضمين:

إن لكل أسلوب نحوي فائدة يؤديها، كالمدح والذم والتعجب والتفضيل وغيرها ولما كان التضمين واحداً من هذه الأساليب النحوية فمن الطبيعي أن تكون له فوائده، والتي تتمثل في الآتي: –

1–التوسع في المعنى وتقويته: يقول الزمخشري: ((فإن قلت أيُ غرض في هذا التضمين؟ قلت الغرض فيه إعطاء مجموع معنيين، وذلك أقوى من إعطاء معنى فذٍ)) (الزمخشري، 41354ص،257). ويقول ابن هشام :((وفائدته أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين)). (ابن هشام،685م1987) . واستخدام اللفظ الواحد لتأدية معنى آخر لا أحسبه إلا من باب التوسع في المعنى وتأكيده.

2–الإيجاز في اللفظ: التضمين يجعل الكلام مختصراً غير أنه مكتنز بالمعاني وتأدية المعنى الواسع بأقل الألفاظ إنما هو ضرب من ضروب البلاغة المسمى بالإيجاز. يقول ابن أبي الربيع: ((وفي التضمين إيجاز واختصار، وهو من كلام العرب)). (ابن أبي الربيع،1986م، ص842). ويقول محمد خضر حسين: ((للتضمين غرض وهو الإيجاز)). (محمد خضر، 1960م، ص205). ويقول الدكتور فاضل السامرائي:((فللتضمين غرض بلاغي لطيف، وهو الجمع بين معنيين بأقصر أسلوب، وذلك بذكر فعل وذكر حرف جر يستعمل مع فعل آخر فنكسب بذلك معنيين، معنى الفعل الأول ومعنى الفعل الثاني)). (فاضل السامرائي، 2000، م، ص14).

3–يساعد على الفهم الصحيح للتراكيب العربية وتجنب الوقوع في الخطأ. من ذلك ما ذكره ابن هشام في قوله تعالى: ((لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ)). (البقرة، آية،126). قال: ((ولما خفي التضمين على بعضهم في الآية، ورأى أنه لا يقال: حلفت من كذا، بل حلفت عليه، قال: (من) متعلقة بمعنى (اللذين)، كما تقول: لي منك مبرة، وقال: وأما قول الفقهاء: آلي من امرأته، فغلط أوقعهم فيه عدم فهم المتعلق في الآية)). (ابن هشام ،1987م ص685)

4–يحفز على التفقه في العربية والاستئناس بها، والبحث عن أسرارها والاستمتاع بها. يقول ابن جنى بعد أن ذكر التضمين وبين شواهده: ((فإذا مَر بك شيء منه فتقبله، وانس به، فإنه فصل من العربية لطيف حسن يدعو إلى الأنس بها والفقاهة فيها)). (ابن جني، 2001م، ص،310). ويقول الدكتور محمد نديم فاضل: ((والتضمين مفتاح من مفاتيح هذه اللغة الشريفة، وسر من أسرارها، يفتَر عن بديعه ويفضي إلى لطيفه وهو من طريف ما استودعته هذه اللغة نجواها، لأنه أذهب في الإيجاز وأجمع لخصائص الصنعة، وفيه من الإيماء والتلويح ما ليس في المكاشفة والتصريح وذلك أحلى وأعذب)). (محمد نديم فاضل،2005م، ص،20).

وعليه يمكن ايجاز ما تقدم في بعض النتائج الآتية:

1–التضمين ظاهرة من ظواهر اللغة العربية في التعبير عن المعنى بأقصر الطرق وله صلة بعلم البلاغة والنحو، فصلته بعلم النحو من جهة التركيب واللفظ، وصلة بعلم البلاغة من جهة المعنى.

2–يجمع علماء البلاغة على وجود التضمين وقياسيته، بينما نجده مثار للجدل بين علماء النحو، فمنهم من يقول به ويتوسع فيه ومنهم من ينكره وينفي وجوده.

3–التضمين باب واسع من أبواب التعليل النحوي عند القائلين به، يتكؤون عليه في تعليل كثير من المسائل النحوية، كالبناء والتعدي واللزوم والنيابة وغيرها مما تقدم ذكره.

4–الغالب في التضمين هو تعدى الفعل بالحرف، غير أنه لا يقتصر عليه بل يتعداه إلى الأسماء. كما تبين ذلك من خلال صفحات هذا البحث.

5-يُعد التضمين باباً واسعاً من أبواب التوسع في المعنى في العربية، لذلك اعتمد عليه كثير من المحققين من العلماء في إبراز سمات العربية ودقتها في التعبير. كما يكشف كذلك عن دقة العرب في اختيارها لألفاظها وتوسعها فيها.

6-السياق اللغوي هو الذي يحدد دلالة اللفظ الذي جرى فيه التضمين، لأن المقصود من التضمين النحوي هو بيان القيمة اللغوية للتركيب بغض النظر عن الناحية الجمالية، في حين أن المقصود البلاغي للتضمين يظهره الذوق الفني أو الأدبي.

7-لنظرية الأصل والفرع أثر كبير في التضمين النحوي، وهو المقياس الذي رآه القدماء صالحاً لتعليل ظاهرة التضمين.

المصادر والمراجع:

1. القران الكريم.
2. السيوطي – عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي – 1990م-لأشباه والنظائر في النحو: دار الكتاب العربي – بيروت –ط1
3. العكبري عبد الله بن الحسين _ 1976م-التبيان في إعراب القران –تحقيق على محمد البجاوي – مطابع عيسى البابي – القاهرة.
4. العكبري – عبد الله بن الحسين –2000م– التبين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين –مكتبة العبيكان –ط1.
5. أحمد حسن حامد-2001م-التضمين في اللغة العربية-الدار العربية للعلوم-بيروت ودار الشروق فلسطين – ط1.
6. ابن جني – عثمان بن جني2001 م-الخصائص-تحقيق محمد على النجار – دار الكتب العلمية – بيروت-ط1.
7. محمد الخضر حسين –1960م-دراسات في العربية وتاريخها– الناشر – المكتب الإسلامي ومكتبة دار الفتح-دمشق –ط2.
8. الرضي _ رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي –شرح الكافية-دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان. بدون تاريخ.
9. ابن يعيش – موفق الدين يعيش بن على –شرح المفصل-مطبعة المنيرية بمصر-بدون تاريخ.
10. الزجاجي – أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق –1417ه –كتاب الجمل في النحو –مؤسسة الرسالة بيروت ط5
11. ابن منظور – محمد بن مكرم –1988م-لسان العرب-دار صادر –بيروت.
12. الزمخشري-أبو القاسم جار الله محمود بن عمر-1354ه –الكشاف--مطبعة محمد –ط1.
13. ابن هشام – أبو محمد عبد الله جمال الدين يوسف بن أحمد 1987م –مغني اللبيب-تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد-المكتبة العصرية – صيدا. بيروت-ط2.
14. ابن سيدة – على بن إسماعيل –المخصص – دار الفكر بيروت – بدون تاريخ.

15. ابن عصفور –على بن مؤمن –1971م –المقرب–تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري – مطبعة العاني –بغداد–ط1.
16. عباس حسن –1965م– النحو الوافي – دار المعارف–القاهرة–ط4.
17. مصطفى بن محمد الفلاييني –1937م –نظرات في اللغة والنحو: –مطبعة طبارة–بيروت.
18. ابن أبي الربيع –عبيد الله بن أحمد السبتي الأندلسي 1422هـ –الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح – تحقيق الدكتور فيصل الحفيان –ط1–الرياض –مكتبة الرشد.
19. ابن أبي الربيع – عبيد الله بن أحمد السبتي–1986م –البسيط في شرح جمل الزجاجي –– تحقيق –عياد بن عبيد الثبيتي – دار الغرب الإسلامي–ط1.
20. أبو البركات كما الدين الأنباري –عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري –1957م–أسرار العربية – تحقيق محمد بهجة الطيار –المجمع العلمي العربي – دمشق.
21. أبو الحسن –على بن محمد بن عيسى الأشموني –1998م _شرح الأشموني على ألفية ابن مالك––دار الكتب العلمية–بيروت–لبنان–ط1.
22. خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري –1421هـ–شرح التصريح على التوضيح––دار الكتب العلمية – بيروت –ط1.
23. الشيخ عبد الله البستاني –1990م –الوافي معجم وسيط اللغة––مكتبة لبنان.
24. الفيروز آبادي _مجد الدين محمد بن يعقوب –1407هـ القاموس المحيط–– مؤسسة الرسالة ودار الريان– بيروت
25. إسماعيل بن حماد الجوهري –1990م –الصحاح–تاج اللغة وصحاح العربية –دار العلم للملايين–بيروت – ط–4.
26. الأزهري –محمد بن أحمد –1965م–تهذيب اللغة– –تحقيق عبد السلام هارون –القاهرة.
27. الزركشي–بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي 1972م–البرهان في علوم القران––تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة البابي الحلبي وشركاه بمصر، ط2.
28. أبو أوس –إبراهيم الشمسان –1987م–قضايا التعدي واللزوم––جدة–دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع.
29. فاضل صالح السامرائي –2000م معاني النحو––دار الفكر للطباعة والنشر–بيروت–ط1.
30. الدكتور محمد نديم فاضل–2005م –التضمين النحوي في القران الكريم–مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع– المدينة المنورة–ط1.
31. الزبيدي–محمد بن محمد عبد الرازق–مرتضى الزبيدي1385هـ –تاج العروس من جواهر القاموس –تحقيق عبد الستار أحمد، طبعة الكويت2.
32. المبرد –أبو العباس – محمد بن يزيد المبرد –1415هـ–المقتضب –تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة –لجنة إحياء التراث الإسلامي – القاهرة–ط1..
33. ابن الأنباري – أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن سعيد–1380هـ–الإنصاف في مسائل الخلاف – دار إحياء التراث العربي. مصر–القاهرة. ط4.

34. الفاكهي–جمال الدين عبد الله بن أحمد الفاكهي –2008م –مجيب النداء شرح قطر الندى–– تحقيق الدكتور–مؤمن عمر محمد البدارين–الدار العثمانية للنشر–ط1.
35. ابن عصفور–على بن مؤمن بن محمد بن على –1419هـ –شرح جمل الزجاجي–– تحقيق – فواز الشعار – دار الكتب العلمية – ط1.
36. ابن كمال باشا–شمس الدين أحمد بن سليمان –2002م –أسرار النحو–– تحقيق الدكتور –أحمد حسن حامد–دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع–ط2.
37. ابن هشام–أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري–2001م –شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب––تحقيق محمد أبو الفضل عاشور –دار إحياء التراث العربي–ط1.
38. ابن هشام أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن هشام1394هـ –أوضح المسالك–مطبوعات جامعة الإمام–الرياض–ط6.
39. الجرجاني – أبوبكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني 1982م –المقتصد في شرح الإيضاح––تحقيق– كاظم المرجان–دار الرشيد للنشر – العراق.
40. الصادق خليفة راشد–1996م –دور الحرف في أداء معنى الجملة––منشورات جامعة قاريونس–بنغازي.
41. ابن عاشور–محمد الطاهر بن عاشور –1984 م–التحرير والتنوير ––الدار التونسية للنشر–تونس.
42. السيوطي: – جلال الدين عبد الرحمن السيوطي –1327هـ –همع الهوامع على شرح جمع الجوامع – تحقيق – د. عبد العال سالم مكرم –دار البحوث العلمية – الكويت ط1.